أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في تحسين جودة القوائم المالية - دراسة تحليلية لبعض المعايير-

د. قسوم حنان*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -01-

تاريخ الاستلام: 21/ 2018/11 تاريخ القبول: 29/ 2018/12 تاريخ النشر: 2019/03/30

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة دور المعايير الدولية (IAS/IFRS) في الارتقاء بمستوى المعلومة المالية، باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أصدرت نتيجة للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق العالمية وتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرغبة في تطوير نظام معلومات محاسبي قياسي يعمل على تحويل ونقل المعلومات المحاسبية لإمكانية توحيد طرق إعداد التقارير المالية بما يسهل التعامل معها من طرف مختلف المستخدمين.

توصل البحث إلى أن المعايير الدولية (IAS/IFRS) تحقق جودة القوائم المالية ومن ثم جودة الإفصاح المحاسبي من خلال زيادة المصداقية والثقة في مخرجات النظام المحاسبي. وأن النظام المحاسبي المالي ساير المعايير الدولية في العديد من الجوانب بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي والرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني وترقية السوق المالية المحلية وتهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي. بمعنى أن الوصول إلى تحقيق جودة القوائم المالية تعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي والتي يكفلها التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية وتحديثها المستمر، على اعتبار أنها في تطور دائم حسب مستجدات البيئة المحيطة.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية (IAS)؛ معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)؛ النظام المحاسبي المالي (SCF)؛ جودة القوائم المالية.

Abstract:

The research aims to examine the role of international standards (IAS / IFRS) in upgrading financial information, as the International Accounting Standards (IAS) and International Financial Reporting Standards (IFRS) issued as a result of changes in the global economy and opening up to global markets and the increasing use of information and communication technology and the desire to develop a standard accounting information system that works on the conversion and transfer of accounting information

* قسوم حنان، guessoum_hanane@yahoo.fr

of the possibility of the unification of financial reporting, including ways easily handled by different users.

The research found that the international standards (IAS / IFRS) check the quality of financial statements and then the quality of accounting disclosure by increasing the credibility and trust in the accounting system outputs. And that the financial accounting system Sayer international standards in many aspects of accounting disclosure in order to develop and increase the pace of the national economy and upgrade the domestic financial market right climate for foreign investors and create. In the sense that access to achieve the quality of the financial statements based on the success of the accounting practice of financial accounting system and guaranteed by the proper application of International Accounting Standards and International Financial Reporting Standards and continuous updating, as it constantly evolving according to developments in the surrounding environment.

Keywords: *The International Accounting Standards (IAS), The International Financial Reporting Standards (IFRS),The financial accounting system (SCF), the quality of financial statements.*

مقدمة

اهتمت الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي وعلى نحو خاص بعد ظهور مؤسسات المساهمة وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور بالقوائم المالية، التي تتضمن بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، تحقيق الفائدة الإعلامية القصوى لمستخدميها، توفير الموثوقية والمصداقية، عقد المقارنات الزمانية والمكانية وتحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي.

إن التحولات التي شهدتها الأسواق العالمية والاقتصاديات الدولية وخاصة مع محاولة الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها العديد من اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، استوجب ذلك ضرورة توفير معلومات مالية تتصف بالخصائص النوعية الرئيسية والثانوية تساعد المستثمرين والمقرضين على اتخاذ مختلف القرارات، ومن ثم إعداد قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة ومعدة وفق المعايير الدولية.

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 من خلال القانون رقم 07- 11 وما تبعه من قوانين ومراسيم متعلقة به كان بهدف التوفيق بين الممارسات المحاسبية لدى مؤسساتها مع المعايير الدولية، التي تعمل على الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية. فالنظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

" **كيف تساهم معايير التقارير المالية الدولية** (IAS/IFRS) **في تحسين جودة القوائم المالية؟**"

منهج البحث

حتى نتمكن من تحليل الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهجان الوصفي والتحليلي، أين تم التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة ومن ثم تحليلها وتفسيرها بالتركيز على ايجابيات وسلبيات كل معيار. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في جزء من البحث بهدف تحديد الاختلافات بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي للحكم على مدى تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي ومحاولة خلق توافق دولي وانسجام بين البيئة الدولية والبيئة المحلية لتوفير قوائم مالية ذات جودة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة وخاصة أن الإفصاح المحاسبي أصبح مطلبا مهما للمحاسبة كنظام للمعلومات، وذلك نتيجة للاتجاه المتزايد نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب إعداد قوائم مالية تتميز بالموثوقية، الملاءمة، خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

أولت المعايير الدولية (IAS/IFRS) عناية كبيرة لاعتبارات الإفصاح وذلك بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية، حيث يوجد أكثر من معيار يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث الشكل، المحتوى، الهيكل والسياسات المحاسبية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اهتم بأسس وطرق العرض المختلفة، من أجل تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وخاصة أنها تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملاءمة ما تحتويه من أرقام وبيانات وكذلك أسلوب يضبط عرض محتواها.

من جهة أخرى، اهتم النظام المحاسبي المالي كذلك بمستخدمي المعلومات المالية، وهذا من خلال كمية المعلومات التي نص على ضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها؛ بمعنى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى إحداث تغييرات على محتوى وشكل القوائم المالية الأساسية وملحقاتها لتتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل هذه القوائم تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدميها. وعليه، قمنا بدراسة أهم المعايير الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية وأهميتها في تحسين جودة القوائم المالية من خلال المحاور الآتية:

أولا– دراسة تحليلية لبعض المعايير الدولية ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؛

ثانيا– مدى توافق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالية لتحقيق جودة القوائم المالية.

أولا- دراسة تحليلية لبعض المعايير الدولية ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تم في هذا المحور دراسة أهم المعايير الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية وأهميتها في تحسين جودة القوائم المالية كما هو موضح في العناصر الآتية:

1- عرض البيانات المالية وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية (IAS1)، في تقديم قوائم مالية ذات غرض عام (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملاحق) تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى.

كما يحقق المعيار المحاسبي العناصر الآتية:

- تحديد أسس عرض القوائم المالية
- التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها وطرق إعدادها؛
- يوضح الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛
- يحدد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية وطريقة تصنيف بنودها.

حيث أن النظام المحاسبي المالي أوجد إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها. بالإضافة إلى أنه حدد القواعد التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية.

2- السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء وجودة القوائم المالية

تتركز الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية[1]، التغيرات في التقديرات المحاسبية[2] والأخطاء[3] "، في أنها تعزز من خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن للمؤسسة نفسها وللمقارنة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- تسعى السياسة المحاسبية إلى تضييق مجالات الخلاف بين المؤسسات في القياس والإفصاح وطريقة عرض المعلومات المالية من خلال تحديد عدد الاختيارات ومقدار الاختيار المتاح للمؤسسات في إعداد قوائمها المالية مما يدعم ملاءمة وموثوقية هذه القوائم. بالإضافة إلى أنه يتم استخدام وتطبيق السياسات

المحاسبية كمرشد وموجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات للحصول على المعلومات المحاسبية الموثوقة والخالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من طرف مختلف المستخدمين.

- كما تسمح السياسة المحاسبية بتغيير كمية ونوعية معلومات القوائم المالية بناء على معطيات ومبررات عملية، مع ضرورة الإفصاح عن سبب التغيير وتطبيقها بأثر رجعي[4]. وعادة ما ينتج عن تغيير السياسة المحاسبية معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة عن آثار العمليات والأحداث والظروف الأخرى عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية وأدائها وتدفقاتها النقدية، ويكون ذلك بالانتقال من طريقة محاسبية إلى طريقة بديلة مسموح بها في ظل معايير التقارير المالية الدولية (تغيير اختياري)، أو يتعين على المؤسسة تغيير السياسة المحاسبية في حالة ما إذا كان تطبيقها مطلوبا بموجب معيار تقرير مالي دولي جديد أو تفسير أو قانون (تغيير إجباري)[5] .
- عند اختيار وتطبيق سياسة محاسبية يمكن الأخذ بعين الاعتبار الإصدارات الأحدث للجهات الأخرى واضعة المعايير والإصدارات المحاسبية إلى الدرجة التي لا تتعارض مع المصادر المرجعية الأولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيراته وإطار عمله)[6] مما يدعم ملاءمة القوائم المالية. مع مراعاة الاتساق والثبات في استخدام نفس السياسة المحاسبية من فترة إلى أخرى لجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة؛
- ينص المعيار المحاسبي على أن المؤسسة يجب أن توضح جميع السياسات الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية مما يجعلها مفهومة وواضحة لمختلف المستخدمين؛ أي أن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار وأن تتصف بالملاءمة والمصداقية[7]. ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد على مجموعة محددة من السياسات المحاسبية وإلغاء فكرة تعدد البدائل سوف يكون مفيدا للمؤسسة، بحيث يمكنها من عملية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم أغراض القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي. لذا تقوم المؤسسة عادة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية خلال الدورات المحاسبية ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من إجراء المقارنة خلال الفترات الزمنية المختلفة ليتعرفوا على تطور الأداء المالي ونجاعة التدفقات النقدية[8]؛
- يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن طبيعة ومقدار وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، وإذا لم يتم الإفصاح عن أثر التغيير في الفترات المستقبلية كون التقدير غير عملي فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الحقيقة[9]. الأمر الذي يسمح بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهذا يجسد خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية؛
- أما المبدأ العام للمعيار المحاسبي الدولي الثامن بشأن تصحيح الأخطاء، فينص على أنه يجب أن تقوم المؤسسة بتصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ إذا كان من غير الممكن إعادة التقرير بأثر رجعي[10]. وبناء على ذلك فالمعلومات المحاسبية تصبح خالية من الأخطاء

الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها، كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

رغم الإيجابيات التي يقدمها هذا المعيار فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه هناك بعض السلبيات؛ كصعوبة تحديد بدائل محاسبية تصلح لكل زمان ومكان، فتعدد هذه البدائل يسمح للمؤسسة باختيار البديل الذي يحقق مصالحها ويظهر أدائها في صورة أفضل، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح أطراف أخرى. بالإضافة إلى أنه في حالة عدم تحديد السياسات المحاسبية واجبة التطبيق والمتعلقة ببند معين تلجأ المؤسسة إلى تطبيق سياسة محاسبية معينة، مما يؤدى في بعض الحالات إلى غياب موضوعية وحيادية المعلومات المتاحة.

كما أن تطبيق مبدأ الثبات وإتباع النسق الواحد في المؤسسة يزيح بعض العقبات، إلا أنه لا يحل كل مشاكل تعدد البدائل المحاسبية التي يؤدي تطبيقها للوصول إلى نتائج مختلفة، لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب بل بمعالجة البيانات للوصول إلى معلومات تتضمنها القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات. ومن جهة أخرى، تعتبر التقديرات ضرورية سواء للأصول أو الخصوم، ومهما كانت الدقة التي تمتاز بها فلا يمكن أن ترقى للواقع وتمثله بنسبة 100٪، مما يجعل رقم صافي الدخل وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير. بالإضافة إلى ذلك، فإن اختلاف أسس التقدير وارتباط التقدير بالتفاؤل أو التشاؤم الشخصي والفجوة الزمنية التي لا يمكن معها قراءة المستقبل قد يسبب تراكم الأخطاء والتحيز في التقدير الأمر الذي يؤدى إلى تحريف القوائم المالية.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن **النظام المحاسبي المالي** من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان"[11].

3- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي (IAS10) "الأحداث اللاحقة[12] لتاريخ الميزانية العمومية" في تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصحيحة والصادقة للأحداث والعمليات لمختلف المستخدمين.

فالأرقام التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر مبدئية نظرا لحالة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، إذ أنه مع الوقت تتاح معلومات إضافية تؤثر على القوائم المالية، وقد عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) طبيعة هذه الأحداث وذلك لضمان صحة وموثوقية القوائم المالية المقدمة لمختلف المستخدمين بالإضافة إلى أنه قدم حلولا للعديد من المشاكل المرتبطة بتك الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من الأحداث[13]:

- الأحداث المعدلة: ينبغي على المؤسسة تعديل المبالغ الظاهرة في القوائم المالية في نهاية السنة المالية لتعكس أي أحداث معدلة تم تحديدها، كما توفر هذه الأحداث إثباتات إضافية حول أحداث كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية؛

- الأحداث غير المعدلة: هناك بعض الأحداث التي تقع خلال الفترة اللاحقة ولكنها لا تتطلب إدخال تعديلات على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، وهذه الأحداث تتطلب فقط تقديم إفصاحات عنها لأنها تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

وعليه، فالقوائم المالية المعدلة بأثر الأحداث اللاحقة تقدم معلومات تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والملاءمة، ولها القدرة على إحداث تغيير في نتائج المركز المالي للمؤسسة المتاح بتاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة إلى أنها تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مهمة ورشيدة كالتصفية أو الاستمرار بمزاولة النشاط، تحديد نسب توزيع الأرباح بشكل سليم، حماية موارد المؤسسة عن طريق احتساب مقدار الضريبة والضمان بشكل صحيح، تحصل الإدارة على فرصة لكسب رضا المساهمين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية ومنحهم فرصة اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[14]؛

كما أن المؤسسة لا تعد بياناتها المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت الأحداث بعد فترة إعداد القوائم تشير إلى أن افتراض الاستمرارية غير مناسب؛ أي أن تأثير الأحداث يعتبر شاملا إلى حد بعيد ويتطلب تغييرا أساسيا في أساس المحاسبة وليس تعديلا للمبالغ المعترف بها ضمن أساس المحاسبة الأصلي أو الإفصاح عنها[15]. وعليه فالإفصاح الخاص بقدرة المؤسسة على الاستمرار يعطي صورة صادقة حول العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثل الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن تصاحب الأحداث اللاحقة المؤثرة على القوائم المالية للمؤسسة معلومات غير وافية، تجعلها غير مفيدة ومضللة لمستخدميها تؤدي إلى إخفاء معلومات جوهرية.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن **النظام المحاسبي المالي** من خلال ما ورد في المادة 07 والمادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي العاشر وحدد أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ غلق السنة المحاسبية لنشر القوائم المالية[16].

4- الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة وجودة القوائم المالية

تتمثل الفكرة الرئيسية من المعيار (IAS24) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة[17]" في التركيز على موثوقية وشفافية القوائم المالية، من خلال تغليب مبدأ الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛ بمعنى أنه كل معاملة مع طرف ذي علاقة يكون النظر إلى جوهر العلاقة وليس فقط إلى الشكل القانوني.

إن الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة يدعم شفافية القوائم المالية من خلال بيان طبيعة ونوع وعناصر الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة[18] ، وخاصة أن المؤسسة قد تدخل في عمليات شراء أو بيع أو إقراض أو اقتراض مع أطراف ذات علاقة دون أن يكون للأطراف الأخرى معرفة بحجم هذه العمليات وبأي شروط تمت. وعلى هذا الأساس، فالمعيار يتطلب الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المؤسسة وتلك

الأطراف حتى يتم التأكد من نزاهة وشفافية المعاملات وأنها تمت على أسس تجارية وبهذه الطريقة فإن مستخدمي القوائم المالية يمكنهم اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات موثوقة؛

من جهة أخرى، يمكن أن يكون لعلاقات الأطراف ذات العلاقة تأثير على المركز المالي ونتائج عمليات المؤسسة مصدرة التقارير، وذلك يرجع إلى أن آثار الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة قد لا تكون بنفس القدر والأثر كما هو الحال بالنسبة للصفقات مع الأطراف الأخرى (غير ذوي العلاقة)، لذلك فإن الأمر يتطلب الإفصاح عن صفقات الأطراف ذوي العلاقة من جانب المؤسسة التي تصدر التقارير[19]. وذلك لضمان مصداقية نتائج أعمال المؤسسة وإمكانية الاعتماد عليها.

وبذلك، سمح المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) بالإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي إلا في الحالات التي يكون فيها الإفصاح المنفصل عن كل بند ضروريا لتوفير فهم أفضل لأثر عمليات الأطراف ذوي العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة معدة التقرير؛ ففي مثل هذه الحالات الأخيرة يكون التجميع غير سليم[20]. وعليه فالمعيار المحاسبي الدولي حرص على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية منظمة ومصنفة بطريقة تضمن الوضوح والبساطة في عرض المعلومات؛

في هذا المجال، يتحدد حجم الإفصاح المطلوب حسب عمليات الطرف ذي العلاقة التي حدثت خلال الفترة، وهذه الإفصاحات (طبيعة الصفقة، طبيعة العلاقة، قيمة الصفقة، مبلغ أي رصيد متبقي في نهاية السنة) مصممة لتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات حول العمليات والصفقات، التي قامت بها المؤسسة مع الطرف ذي العلاقة لفهم أثرها على أدائها المالي[21]. ومن جهة أخرى، ركز المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) على أن تحتوى القوائم المالية على المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود أطراف ذوي العلاقة بالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات، والتي حددها فيما يلي[22]:

- المؤسسات التي تتحكم أو يتحكم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت السيطرة المشتركة مع المؤسسات المعدة للقوائم (المؤسسات القابضة، المؤسسات التابعة والمؤسسات الحليفة)؛
- المؤسسات المشاركة؛
- الأفراد الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر حق التصويت في المؤسسة المعدة للقوائم المالية؛
- المسيرون الرئيسيون، أي الأشخاص الذين لديهم سلطة أو مسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة؛
- المؤسسات التي يمارس عليها مساهم أو مسير أو مدير سلطة معتبرة؛
- الأفراد الذين يمتلكون حق الرقابة على المؤسسة.

وبذلك، يتوجب على المؤسسة أن تفصح عن العلاقة بين المؤسسة والمؤسسة القابضة أو مؤسساتها التابعة، إذا كانت هذه العلاقة ذات أهمية لمستخدمي القوائم المالية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ورغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه يمكن

أن يؤدي إفصاح المؤسسة عن الأطراف ذوي العلاقة إلى بعض السلبيات، كاستغلال أطراف أخرى لهذه المعلومات أو تأثر مركزها المالي في حالة ما لم تقم المؤسسة بإتمام بعض صفقاتها.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن **النظام المحاسبي المالي** من خلال ما ورد في القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، تضمن ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والمؤسسة الأم، وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها (طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم ومبلغ المعاملات وسياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات)[23].

5- الأدوات المالية- العرض والإفصاح وجودة القوائم المالية

تكمن أهمية المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) "الأدوات المالية[24]- العرض والإفصاح" في زيادة فهم مستخدمي المعلومات المالية لأهمية الأدوات المالية والأخطار المرتبطة عليها وتقدير مبالغها وتوقيتها. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- يتطلب المعيار تبويب الأدوات المالية إلى التزامات[25] أو حقوق مالكين[26] وذلك طبقا لجوهر (مضمون) الترتيب التعاقدي عند الاعتراف بها بداية، وبما يتفق مع تعريف المطلوب المالي وأداة حقوق الملكية[27]. فالمعيار يتطلب عرضا منفصلا لعنصري الالتزام وحق الملكية الناتجين عن أداة مالية واحدة ببيان المركز المالي لمصدر تلك الأداة، لأن العرض المنفصل يؤدي إلى أن يكون بيان المركز المالي يعبر بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة مصدرة التقرير[28]. وعليه يمكن القول، أن المعيار اهتم بمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛ حيث أن جوهر الأداة المالية هو الذي يحدد كيفية تصنيفها دون النظر إلى شكلها القانوني وعلى هذا فالأداة المالية تصنف حسب نية وهدف الإدارة من اقتنائها؛

- إن تحديد متطلبات العرض والإفصاح للأدوات المالية يوفر الشفافية المطلوبة، والتي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من الفهم الدقيق للمعلومات المتعلقة بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، وتقدير مبالغها وتوقيتها ودرجة التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة؛

- يمكن للإدارة إعادة النظر في موضوع تصنيف الأدوات المالية إذا ارتأت وجوب التعديل في حالة تغير النية أو القدرة على الاحتفاظ بالأداة المالية، حيث إن التصنيف المبدئي للاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة يجب أن يقوم على الغاية الأصلية من اقتناء هذا الاستثمار، أما الاستثمارات التي تصنف على أنها متاحة للبيع فيجوز إعادة تصنيفها لتصبح لأغراض المتاجرة، بشرط أن يكون هناك أدلة إضافية على وجود نمط فعلي لتحقيق أرباح قصيرة الأجل حتى يكون هناك مبرر لهذا التغير. وعلى ذلك يمكن القول أنه تم التركيز على خاصية الملاءمة، من خلال المرونة المتعلقة بإمكانية تصحيح الأحداث الحالية بناء على مستجدات تستدعي التعديل لتحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛

– وفق هذا المعيار تصنف أيضا الفوائد وعوائد الأسهم والأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية أو المتعلقة بعنصر من عناصرها على أنها التزامات مالية وتسجل في جدول حسابات النتائج كنواتج أو أعباء، أما التوزيعات لحملة الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يجب تحميلها بمعرفة المصدر على أنها حقوق ملكية مباشرة؛ ويتحدد تصنيف الفوائد وعوائد الأسهم والخسائر والأرباح الناتجة عن الأدوات المالية كنواتج أو أعباء وفق تصنيفها في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، تصنف التوزيعات المدفوعة على الأسهم كالتزامات يجب معالجتها كمصاريف وبنفس الطريقة تعالج الفوائد المتعلقة بالسندات والأرباح والخسائر الناتجة عن السداد أو إعادة تمويل الأدوات المالية، بينما تعالج التسديدات أو إعادة تمويل الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية للمصدر كتغيرات في حقوق الملكية[29]. نخلص من ذلك إلى أن تحديد كيفية تصنيف الفوائد وعوائد الأسهم والأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية يساهم في تقليل استخدام الحكم الشخصي في عملية التصنيف والتسجيل في القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد البديل المناسب الذي يجب على أساسه أن تتم عملية التصنيف وتجنب التأثر بالتشاؤم أو التفاؤل في عملية التقدير.

– يتطلب المعيار عرض كل من الأصول والالتزامات المالية بصورة منفصلة، حيث يعكس العرض المنفصل وضع أفضل لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة والمخاطر المرتبطة بها([30]). إلا أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) تطلب إجراء مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض الصافي في بيان المركز المالي، في حالة وجود حق قانوني يلزم بإجراء هذه المقاصة، أو في حالة وجود نية لدى المؤسسة لتسوية الأصل المالي والالتزام المالي على أساس الصافي، أو أن تعترف المؤسسة بالأصل وتقوم بتسوية الالتزام في آن واحد[31].

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه في بعض الدول لا يتوفر سوق مالي نشط، مما يصعب عملية تحديد قيمة الأصل والالتزام وهدف الإدارة منها، الأمر الذي يحول دون الالتزام الصحيح بمتطلبات هذا المعيار.

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** التزم بمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) في قواعد عرضه للأدوات المالية، من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول سير الحسابات للمجموعة الخامسة "الحسابات المالية"[32]، وما نص عليه النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك المالية[33]. بالإضافة إلى ما ورد في النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية[34].

6– التقارير المالية المرحلية وجودة القوائم المالية

تتركز الفكرة الرئيسية للمعيار المحاسبي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" في تعزيز وقتية المعلومات المحاسبية. فالتقرير المالي المرحلي يعرف على أنه: " تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة"[35]. ويعرف كذلك على أنه: "مجموعة من

التقارير المالية التي تشمل فترة زمنية أقل من سنة، قد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، تحتوي على إرشادات لعرض وقياس العمليات التي تحصل في المؤسسة خلال الفترة، كما تحدد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي وبعض مبادئ القياس والاعتراف المحاسبي التي يجب إتباعها عند إعداد البيانات المالية المرحلية"[36].

بناء على ذلك، يمكن القول أن التقرير المالي لفترة مرحلية[37] يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية؛ وقد تعرض لها المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) بعنوان: "التقارير المالية المرحلية"، الذي يهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوياتها، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة؛ مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

على المؤسسة التي تصدر مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية)، أن تمتثل لمعيار المحاسبة الدولي الأول. أما إذا اختارت إعداد قوائم مالية مختصرة فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ميزانية عمومية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيانا مختصرا يبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات على الملاك، بيان تدفق نقدي مختصر وملاحظات تفسيرية مختصرة[38]. ويمكن للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

– تساعد القوائم المرحلية على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي مستخدم، فهي مثال واقعي على التغذية الاسترجاعية[39]. كما تمكننا من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، مما يساعد في تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المالية المدرجة فيها؛ بمعنى أن القوائم المالية المرحلية تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وتقدم آخر التحديثات الخاصة بالبيانات المالية إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري؛

– من جهة أخرى، فالقوائم المالية المرحلية تسمح بتقييم أداء المؤسسات وعوائد أسهمها؛ الأمر الذي ينسجم مع خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وخاصة من حيث تفادي المفاجآت في تقلبات أداء الأنشطة المستثمر فيها. كما توفر معلومات بشأن موارد المؤسسة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المرحلية وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للعسر المالي؛

– تزود القوائم المالية المرحلية حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بفهم إضافي لعمليات المؤسسة الموسمية، وخاصة إذا تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات خارجي يصادق على مصداقيتها وموثوقيتها لمختلف أصحاب المصلحة؛

– إعداد القوائم المالية المرحلية بنفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعد بها القوائم المالية السنوية يحقق خاصية الثبات وإمكانية المقارنة بينها. وعليه، يمكن القول أن للقوائم المالية المرحلية دور فعال في عمل المقارنات بين إنجازات فترات العام الجاري مع الفترات المقابلة للعام السابق لقياس درجات النمو والانتعاش في أداء المؤسسة من سنة إلى أخرى مع إمكانية تحديد الاتجاهات في المركز المالي كما يلي[40]:

- الميزانية العمومية كما هي في نهاية الفترة المالية المرحلية الحالية وميزانية مقارنة كما هي في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة؛
- قائمة دخل للفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة دخل تراكمية للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة دخل مقارنة للفترات المرحلية نفسها (الفترة المرحلية والسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة؛
- قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لفترة السنة حتى تاريخه للسنة المالية السابقة؛
- قائمة التدفق النقدي تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة.

أما إذا كانت أعمال المؤسسة موسمية ولم يظهر أثرها في القوائم المرحلية، يشجع المعيار الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بتلك الأعمال لفترة 12 شهرا سابقة والبيانات المالية المقارنة لها، بالإضافة إلى القوائم المالية للفترة المرحلية.

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) فيما يخص جودة القوائم المالية المرحلية إلا أن هناك بعض السلبيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

– عدم وجود تشريعات قانونية في معظم الدول تلزم المؤسسات بإعداد قوائم مالية مرحلية ومراجعتها يجعل تحديد المدخل المناسب للمدة الزمنية التي تغطيها تختلف من مؤسسة إلى أخرى (مدخل استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية، مدخل تكامل المدة المرحلية مع السنة المالية، المدخل التوافقي)؛

– إن تجسيد خاصية الملاءمة من خلال تعزيز توقيت المعلومات المالية قد يصاحبه قصور في تجسيد خصائص أخرى، كخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات المالية وهذا نظرا لقصر الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية المرحلية، وما يتخلل ذلك من مشاكل ترتبط بالكيفية التي يتم من خلالها تخصيص بعض الفقرات أو البنود التي تتحقق في فترة مرحلية معينة وتستفيد منها أكثر من فترة مرحلية واحدة، فضلا عن المشاكل التي ترتبط بالبنود غير العادية وقياسها[41]؛

– تعد عملية تدقيق القوائم المالية المرحلية أقل شمولية من عملية تدقيق القوائم المالية السنوية، إذ أنها لا تتضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية أو تجميع الأدلة من خلال أداء اختبارات المراجعة كما أنها لا تنتهي بإبداء رأي محايد.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن **النظام المحاسبي المالي** أشار للقوائم المالية المرحلية في المادة 5.260 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى أنه " يتعين على المؤسسة الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، نفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية". إلا أنه لم يشر إلى كيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه التقارير.

7- الأدوات المالية- الاعتراف والقياس وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) "الأدوات المالية- الاعتراف والقياس" في التركيز على أهمية استخدام القيمة العادلة[42] كأساس للإثبات والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى توضيح توقيت إثبات الأدوات المالية في الدفاتر ومحاسبة التحوط.

في دراسة قام بها (*طارق عبد العال حماد*، 2002) وضح فيها أهمية إحلال هذا المعيار لتدعيم جودة القوائم المالية كما يلي[43]:

- كبر عدد البدائل المحاسبية المسموح بها لمعالجة نفس الموقف يؤدي إلى نتائج مختلفة وهو ما يعيق إمكانية إجراء المقارنات بين المؤسسات. وقد استحدث المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بصفة أساسية لتحديد عدد البدائل وتضييق نطاقها، وذلك لمنع الإدارة من التلاعب وإظهار النتائج بشكل معين؛

- اعتماد التصنيف الذي تضعه الإدارة للاستثمارات المالية متداولة وغير متداولة، يتيح للإدارة الفرصة بل والدافع للتلاعب في النتائج المحاسبية عن طريق إعلان نوايا بخصوص استثمارات معينة وفق مصالحها مما يمكن أن يؤثر سلبا على جودة وموثوقية عملية إعداد القوائم المالية، فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من خلال التصنيف الذي جاء به يقضي على نقطة الضعف السابقة؛

- الاعتماد على القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية يسهم إلى حد كبير في زيادة الموثوقية والاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

بعد الإشارة لأهمية إحلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، نجد أنه يركز على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. وعليه، سنتناول علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية، كما هو موضح في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي.
الملاءمة	**أثر إيجابي:** لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها

	(خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبئية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة **الإفصاح المحاسبي الملائم** للمستخدمين.
الموثوقية	**أثر سلبي:** تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ، الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الإخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لأنها لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضعية). **أثر إيجابي:** إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط المجموعة ككل، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصيتي الوقت المناسب، وخاصية التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية. قد يهتم مستخدم المعلومة المالية في الكثير من الأحيان **بمصداقية وكفاية** المعلومة بغية اتخاذ قرارات صحيحة أكثر من الاهتمام بتكلفة الحصول عليها لأنه يتوقع الحصول على منافع أكثر الأمر الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول **إلى إفصاح كافي** يرضي الأطراف المستخدمة للمعلومة.
القابلية للمقارنة	**أثر إيجابي:** إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمانية تقوم المؤسسة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الإخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين مؤسسات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الإخلال بمبدأ الثبات)، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة التنبئية) وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي أن القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ثم الوصول إلى **إفصاح كامل**.
القابلية للفهم	**أثر سلبي مؤقت:** نظرا لحداثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى ـ مثل التكلفة التاريخية ـ، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحداثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فبمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق **إفصاح وقائي**، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.
الأهمية النسبية	**أثر إيجابي:** يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات

	الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في جودة المعلومة المالية ثم في جودة وشفافية الإفصاح عنها.
الحياد	**أثر إيجابي:** في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند إتباع التكلفة التاريخية مثلا، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق (الإخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على المؤسسة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب. لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة **والإفصاح المحاسبي العادل.**
التوقيت المناسب	**أثر إيجابي:** القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.

المصدر: إسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة ـ دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول ـ**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص ص 193-195.

يتضح من الجدول رقم (01)، أن أسلوب محاسبة القيمة العادلة له أثر ايجابي أكثر منه سلبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية، التوقيت المناسب والحياد.

بالإضافة إلى ما سبق، فاعتبار القيمة العادلة أساس القياس والإثبات المحاسبي وفق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ساهم في تعزيز جودة القوائم المالية المعدة على أساسها، من خلال أن المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة تمكن من إجراء المقارنات بين الأدوات المالية التي لها نفس الخصائص بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وتوفر أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد التزامات مالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. ومن جهة أخرى، فإنه إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة يعد أمرا جوهريا وخاصة في ظل مفهوم الدخل الشامل، حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر تدخل في تقييم أداء المؤسسة[44].وحسب التعديلات الجوهرية التي تم إجراءها على المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في أكتوبر 2008 التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، فإنه تم التركيز على كيفية إعادة تصنيف الأصول والمطلوبات المالية وخاصة الأرباح والخسائر المعترف بها في بيان الدخل[45].

تأسيسا على ما تقدم، فإن تحديد متطلبات الاعتراف والقياس الخاصة بالأدوات المالية يفرض قواعد ومعايير تقرير موحدة على الأدوات المالية ويقلل من عملية استخدام الحكم الشخصي عند إعداد القوائم

المالية، بالإضافة إلى أنه يساهم في تحديد أسس القياس المناسبة وتجنب التأثر بالتشاؤم أو التفاؤل في عملية التقدير.

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه يمكن أن يؤدي استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس إلى بعض السلبيات، لعل أهمها تلك التي تتعلق بالملاءمة، فملاءمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار تتحقق بزيادة استخدام القيم الجارية لكن قد يصحب ذلك نقص في مصداقيتها، الأمر الذي يستوجب تحسين معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقا للقيم الجارية مما يحقق خاصية الملاءمة وفي نفس الوقت يحافظ على خاصية المصداقية. ومن جهة أخرى، تعتبر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة وجهان لعملة واحدة، وباعتبار أن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة مع تعدد أساليب التقييم المستخدمة[46].

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التكاليف الخاصة بتطبيق القيمة العادلة بالنسبة للمؤسسات يفقدها الفائدة من تطبيقها. كما أن عملية الاعتراف ببنود الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب، حيث أن الإيرادات تتحقق من استمرارية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل. وعليه يمكن القول، أن هناك الكثير من المسائل التي تتعلق بالقيمة العادلة والتي قد تؤثر سلبا على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية لاعتمادها على الأحكام الشخصية، والتي قد تنعكس على مدى استمرارية المؤسسة ومدى قدرتها في الحفاظ على رأس المال.

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** في ظل بيئة الأعمال الجزائرية التزم إلى حد ما بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في الاعتراف وقواعد تقييم الأدوات المالية، من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد تقييم المشتقات المالية. وما نص عليه النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية[47].

8- الأدوات المالية- الإفصاح وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7) "الأدوات المالية- الإفصاح" في تقديم الإفصاح اللازم والمتعلق بالأدوات المالية. وذلك حتى يتمكن مستخدمو المعلومات المالية من تقييم أهميتها وتأثيراتها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، ومعرفة طبيعة ونطاق المخاطر الناتجة عنها وكيفية إدارتها. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- يساعد المعيار على بيان الأهمية الجوهرية لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كما يوضح لمختلف المستخدمين طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة هذه المخاطر.

وتعتبر متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليين (32) و(39)[48].

– يركز ذات المعيار على الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر الائتمان[49] والسيولة[50] سواء كانت كمية أو نوعية، الأمر الذي يزيد من قيمة المعلومات الخاصة بالأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستخدمين وأصحاب العلاقة الآخرين من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة في ظل عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

– إن إفصاح المؤسسة عن القروض مستحقة الدفع وحالات العجز عن السداد والاتفاقيات المتعلقة بالقروض الأخرى، يساهم في إتاحة معلومات عن القدرة الائتمانية للمؤسسة وإمكانية حصولها على قروض في المستقبل؛

– في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق فإن المعيار يتطلب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع وصف الأدوات المالية ومبلغها المرحل، وبيان سبب عدم إمكانية القياس بشكل موثوق الأمر الذي يحقق خاصية موثوقية المعلومات المالية المنشورة.

تجدر الإشارة أن هذا المعيار يطبق على كافة المؤسسات سواء تلك التي لديها أدوات مالية قليلة أو تلك التي تمثل الأدوات المالية معظم أصولها وخصومها كالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ويتطلب تقديم معلومات حول صنف الأدوات المالية بتجميعها ضمن أصناف تتناسب وطبيعة المعلومات المفصح عنها. أما *معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى* فقد حددا قواعد الإفصاح الواردة في معيار التقرير المالي الدولي السابع وصنفاها إلى إفصاحين أساسيين؛ إفصاح أول يشمل الإفصاح عن مظاهر ومعالم الأدوات كالإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية، وإفصاح ثان يشمل الإفصاح عن حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المؤسسة نتيجة حيازتها للأدوات المالية[51].

تلخيصا لما ذكر سابقا، يمكن القول أن الهدف الأساسي من معيار التقرير المالي الدولي السابع هو توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية، لتزويد مختلف المستخدمين بالإفصاح المناسب الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية وطرق إدارتها؛

تجدر الإشارة أن **النظام المحاسبي المالي** التزم إلى حد ما بمعيار التقرير المالي الدولي السابع من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بعرض الكشوف المالية، وما نص عليه النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها[52]، إلا أن طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية لا تشجع على تطبيق المعيار بقواعده ونصوصه.

9- القطاعات التشغيلية وجودة القوائم المالية

تتمثل الفكرة الرئيسية من معيار التقرير الدولي الثامن (IFRS8) "القطاعات التشغيلية[53] "في توفير فهم أفضل لأداء وأهداف المؤسسة وتقييم مخاطرها وعوائد نشاطاتها، خاصة مع تزايد حاجة المستثمرين

والمحللين إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات المؤسسة الصناعية والجغرافية لإمكانية الفهم الجيد لأدائها، بالإضافة إلى تقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأحداث المستقبلية الخاصة بها.

تعرف القوائم المالية القطاعية على أنها: "تقسيم المؤسسة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية، وعرض البيانات المالية المجزأة المتعلقة بها جنبا إلى جنب مع معلومات المؤسسة الإجمالية". أما المؤسسة القابضة فيكون مطلوبا منها تقديم المعلومات القطاعية على أساس قوائمها المجمعة فقط، وفي حالة ما إذا كان الفرع هو نفسه المؤسسة التي تتعامل في أوراقها المالية في البورصة فإنها يجب أن تقدم قوائم قطاعية عن كل تقرير مالي[54].

إن معيار التقرير المالي الدولي رقم (8) يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

– اهتم المعيار بتحديد القطاعات التشغيلية بإتباع نفس الأسس والممارسات الإدارية الداخلية للمؤسسة، بما يساعد في تبسيط إعداد البيانات والإفصاح عنها عند تلك المستويات، كما أن المعلومات في هذه الحالة تعكس السياسات الداخلية للمؤسسة وهو ما يعطي مزيدا من الشفافية لمستخدمي المعلومات المحاسبية[55]. وفي هذا المجال، أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى أن تبني المنهج الإداري لتقييم أداء القطاعات سوف يؤدى إلى تطوير التقارير والقوائم المالية وذلك من خلال ما يلي[56]:

- يتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم نشاطات القطاعات من وجهة نظر الإدارة؛
- تخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية، حيث يتم الاعتماد على المعلومات الداخلية للمؤسسة المستخدمة من قبل الإدارة؛
- إمكانية توفير المعلومات في التوقيت المناسب؛
- تتسم المعلومات الواردة في القوائم القطاعية بأنها أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. كما يمكن أن تفي بما هو أبعد من المتطلبات الحالية.

– إن إفصاح الإدارة عن القطاعات الأولية والثانوية[57] يحقق خاصية القابلية للمقارنة ويدعم فهم واستيعاب المعلومات الناتجة عن التقارير السنوية، ويسمح باستيفاء احتياجات المستثمرين والمستخدمين الآخرين للمخاطر والعوائد المرتبطة بالمنتج أو الخدمة أو القطاع الجغرافي؛

– إن توضيح أسس تحديد القطاعات الجغرافية سواء على أساس التوزيع الجغرافي للعمليات والأنشطة الإنتاجية، أو على أساس التوزيع الجغرافي للعملاء أو أي أساس آخر يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها. ومن جهة أخرى، فإن توفير معلومات عن عناصر المؤسسة ومكوناتها، المنتجات والخدمات التي تقدمها، عملياتها الأجنبية وعملائها الرئيسيين يعتبر شيئا مفيدا لغرض الفهم الشامل للمؤسسة وعملياتها وكذلك مجال اتخاذ القرارات فيما يخص المؤسسة ككل؛

– يساعد الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وتفصيل البيانات المتعلقة بها في التخفيف من حالة عدم التأكد التي تتعلق بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وكذلك العوامل التي تتعلق بالمناطق الجغرافية التي

تشغلها. كما يساعد كذلك في تقييم حالة عدم التأكد المحيطة بتحديد وقت وقيمة تحقق التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة ككل، فالقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية تمثل العنصر الأساسي في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض.

تجدر الإشارة أنه يجب أن تكون السياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع هي ذاتها المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة، كما يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية[58]. من أجل إعداد قوائم مالية موحدة تساعد على تحديد التدفقات النقدية المتأتية من كل قطاع في التقارير المالية الموحدة، مع إمكانية إجراء المقارنة بين نتائج مختلف القطاعات ونتائج القوائم المالية الموحدة؛

رغم الإيجابيات التي يقدمها معيار التقرير المالي الدولي الثامن فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه هناك بعض السلبيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

– اختلاف المعلومات الخاصة بقطاعات التشغيل بين مختلف المؤسسات يفقدها خاصية الثقة وإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ مختلف القرارات؛

– ليس من السهل تحديد القطاعات التي يتم الإفصاح عن معلوماتها المالية، حتى لو أمكن تحديدها فليس من السهولة أن تقوم المؤسسة بذلك بسبب مجموعة من التحديات التي تواجه عملية الإفصاح كالآتي[59]:

- صعوبة تحديد القطاعات الجغرافية الملائمة للإفصاح القطاعي خاصة في ظل تماثل الأهمية النسبية لقطاعات كثيرة في مؤسسة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية استغلال المؤسسة للإفصاح عن قطاعات معينة دون غيرها وهي بذلك تخفى سلبيات ونقاط ضعف كثير من القطاعات التي لم يتم الإفصاح عنها؛
- اختلاف اهتمامات أصحاب العلاقة الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف حاجاتهم من الإفصاح القطاعي، ومن ثم صعوبة كفاية هذا الإفصاح لكل أصحاب العلاقة؛
- يمكن أن يكون للإفصاح القطاعي آثار سلبية على المؤسسة من الناحية التنافسية فتحد من رغبة المؤسسات واتجاهها نحو الإفصاح القطاعي؛
- تكاليف الإفصاح القطاعي والتي يمكن أن لا تحقق العائد المطلوب للمؤسسة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وللمحللين الماليين، إلا أنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من التطوير لتحسين مستوى الإفصاح وتحقيق مزيد من المنفعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

هذا ويجدر التنبيه، أن **النظام المحاسبي المالي** من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بمكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، التزم إلى حد ما بقواعد المعالجة المنصوص عليها في معيار التقرير المالي الدولي الثامن، من خلال تقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية، مع الإشارة إلى ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد كيفية القيام بذلك[60].

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** لا يسجل جميع أنشطة المؤسسة والتي يمكن أن تكون أحد عوامل نجاح المؤسسة، فالقوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة، وعليه يترتب على المحددات السابقة أثار مختلفة على جودة القوائم المالية، تبذل المنظمات المهنية جهودا حثيثة بغية تحسين جودتها والتقليل من آثارها السلبية[61].

ثانيا– مدى توافق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالية لتحقيق جودة القوائم المالية

من عرض مجموعة المعايير في المحور الأول، تبين أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتم بالمعلومة المالية وكيفية عرضها، وخصص لها العديد من المعايير محاولة منه إيجاد توافق دولي حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات، كما حرص على أن تتضمن هذه المعايير معلومات تزيد من جودة القوائم المالية وذلك بتحقيقها للخصائص النوعية للمعلومة المالية التي تساعد مختلف المستخدمين على اتخاذ القرارات. وبمقارنة الإفصاح المطلوب حسب ما ورد في المعايير الدولية مع قواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، يتضح أن النظام المحاسبي المالي التزم إلى حد ما بما ورد في معايير التقارير المالية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أن الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي سعت إلى خلق توافق دولي وانسجام بين البيئة الدولية والبيئة المحلية، إلا أنه توجد بعض المعوقات من الناحية التطبيقية وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط، إذ أن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا وهو مالا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، بالإضافة إلى عدم إصدار تشريعات وقوانين تفصيلية واكتفت بالإشارة إلى بعض البنود فقط دون تقديم شرح كافي الأمر الذي حال دون الفهم الجيد لكيفية تطبيق نصوصه.

الخاتمة

من خلال دراستنا لبعض معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن تطبيقها يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح ويحقق جودة المعلومات المالية، مما يساهم في كسب الثقة في القوائم المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات والهيئات لمستخدميها. حيث أن النظام المحاسبي المالي أوجد إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها. بالإضافة إلى أنه حدد القواعد

التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية.

بناء على ما سبق، يمكننا إدراج النتائج الآتية:

- تعد القوائم المالية أهم مصدر يعتمد عليه مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛
- أن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) يعتبر مقياسا ضروريا لتوحيد الإفصاح المحاسبي والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث يحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية ويرشد واضعي ومستخدمي المعايير، كما يساعد المراجعين والمستخدمين الآخرين في تفسيرها ويوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة؛
- أن معايير التقارير المالية الدولية تتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وفي الإيضاحات المتممة، بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودتها؛
- أن معايير التقارير المالية الدولية تعتبر كمرجع تم الاعتماد عليه لإعداد النظام المحاسبي المالي، وخاصة من حيث توضيح مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛
- أن المعيار المحاسبي الدولي الأول بعنوان "عرض القوائم المالية" يهدف إلى تقديم قوائم مالية ذات غرض عام تحتوى على معلومات وبيانات ملائمة، ذات مصداقية وموثوقية، وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى؛
- تتضمن معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) جزء خاص بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة، وهذا لمساعدة مختلف المستخدمين على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودة القوائم المالية؛
- أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين واختلاف احتياجاتهم، وخاصة من جانب إعداد وعرض قوائم مالية تكميلية، قطاعية، مرحلية واستخدام شبكة الإنترنت لغرض نشر وتوزيع هذه القوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات

التي تحتاجها، مع ضرورة تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها واعتبارها أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها، تدقيقها والمحافظة عليها؛

- أن الإفصاح المحاسبي يجب أن لا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط إذ يجب على المؤسسات أن توفر إفصاحات طوعية إلى جانب الإفصاح الإلزامي لتعزيز الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، وخاصة أن أصحاب المصلحة يتطلعون دائما للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية؛
- رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصة من حيث مقدار الملاءمة والثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه كالتكاليف السياسية، تكاليف التنفيذ، تكاليف الدعاوى القضائية... لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إدراج التوصيات الآتية:

- تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية وإخفاء المعلومة المالية؛
- يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات، من خلال إيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة على تنفيذ ضوابط الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة القوائم المالية؛
- إلزام المؤسسات بنشر قوائم مالية قطاعية ودورية على فترات قصيرة، حتى يمكن توفير معلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات؛
- ضرورة الإطلاع المستمر على المستجدات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛
- ضرورة إلزام المؤسسات بإنشاء موقع الكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية الخاصة بأنشطتها؛
- العمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي مختلف احتياجات المحللين والمستثمرين والطلبة والجمهور؛
- ضرورة تنشيط بورصة الجزائر وتفعيل دورها في السوق المحلي والأجنبي؛
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، مع ضرورة انضمام الخبراء والهيئات المحاسبية الجزائرية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية؛
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وطريقة تكييفها مع بيئتها؛
- الاهتمام بالتشريعات والأنظمة المحددة للإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالنشر الالكتروني للمعلومات المالية.

الهوامش:

[1]- يعرف المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS8) السياسات المحاسبية على أنها: " مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تطبق من طرف المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية".

[2]- يعرف التغيير في التقدير حسب معيار المحاسبة الدولي الثامن على أنه: "تعديل القيمة المحاسبية للأصول أو الخصوم أو القيمة المستهلكة للأصل، والناتجة عن تقييم الوضع الحالي أو المنافع المستقبلية المرتبطة به، نتيجة لظهور معلومات جديدة أو تطورات لم تكن موجودة في السابق من غير تلك المرتبطة بتصحيح الأخطاء".

[3]- الأخطاء المحاسبية هي عبارة عن حذف أو إدراج بند في القوائم المالية للمؤسسة لفترة أو فترات سابقة، وتعبر عن سوء استخدام معلومات موثوقة وقد تكون أخطاء عمدية أو غير عمدية.

[4]- التطبيق بأثر رجعي يعني تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة .

[5]- Jean JAGUE JULIAN, **les normes comptable internationales IAS/IFRS**, foucher editeur , paris, France, 2 édition , 2007, p 185

[6]-Obile BARBE DANDON et Laurent DIDETOT, **les normes comptables international IAS/IFRS** , Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006, p 602.

[7]- Veronique COLLARD & Florence BERNAL, **Code IFRS norme et interprétation**, groupe revue fiduciaire, Paris, 3eme édition, 2007, p 66.

[8]– تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005،، ص 44.

[9]– خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 191.

[10]– المرجع السابق، ص 193.

[11]– **القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية** المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008، المواد من 1.138 إلى 5.138، ص 21.

[12]– الأحداث اللاحقة تعبر عن الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية ونشرها.

[13]– طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2009، ص ص 185–186.

[14]– عباس حميدي، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية – دراسة تحليلية في الشركات العامة للتجهيزات الزراعية**–، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد السابع والسبعون، 2009، ص ص 6–7.

[15]– أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص82–83.

[16]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008 **المتضمن تطبيق أحكام القانون 07–11**، الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 27، 2008، ص ص 11–12.

[17]– تعتبر المؤسسات "أطراف ذات علاقة" عندما تكون مؤسسة منها أما، لها السيطرة على الأخرى أو تستطيع ممارسة تأثير هام على مؤسسة أخرى في اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. ويطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 على معاملات وصفقات الأطراف ذوي العلاقة والتي تحدث بين المؤسسة مصدرة التقارير وأطرافها المرتبطة بها.

[18]– **صفقات الطرف ذو العلاقة**: هي معاملات بين أطراف ذوي علاقة تتضمن تحويل موارد أو التزامات بينها بصرف النظر عما إذا كانت الصفقة مسعرة أم لا.

[19]- Benoit PIGE et Xavier PAPER, **Normes comptables internationales et gouvernance des entreprisse: le sens des normes IFRS** , 2éme édition, 2dition EMS, 2009, p 93.

[20]- Norme Comptable International 24, paragraphe n° 24, P 5.

[21]– طارق عبد العال حماد، ، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 467.

[22] (1– محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل، الأردن، 2008، ص 408.

[23]– **القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية** المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008،، ص 40.

[24]– **الأداة الماليـة:** هـي أي عقـد ينـتج عنـه فـي آن واحـد أصـل مـالي لمشـروع ومطلـوب مـالي أو أداة ملكيـة لمشـروع آخـر. تشـتمل الأدوات المـالية علـى الأدوات المـالية الأسـاسية مثـل الذمـم والـدائنين والأسـهم بالإضـافة إلـى الأدوات المشـتقة مثـل الخيـارات الماليـة، العقـود المسـتقبلية والعقـود المقدمـة، مقايضـات أسـعار الفائـدة ومقايضـات العمـلات. هـذا وينطبـق تعريـف الأدوات الماليـة علـى مشـتقات الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر (محققة أو غير محققة).

[25]– **الالتزام المالي هو التزام تعاقدي بـ:**

– تسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى؛

تبادل أدوات مالية مع مؤسسة أخرى في ظل شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

[26]– **أداة الملكية:** هي أي تعاقد يثبت حقوق متبقية في الموجودات، أي الحصة المتبقية في أصول المؤسسة بعد خصم كل التزاماتها.

[27]- Bernard RAFFOURNER**, Les normes comptables internationales (IFRS/IAS)**, Ed .économica, 3éme édition,2006, p.317.

[28]- Barry J.Epstein et Eva K.Jermakowicz , **Interpretation and application of IFRS**, Wily editor, London, 2010, P 195.

[29]– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، الجزء الثاني، 2009، ص 205.

[30]– محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص539.

[31]– هيني قان جريوننج، **معايير التقارير المالية والدولية: دليل التطبيق**، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 432.

[32]– القرار المحدد **لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية** المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 71-73.

[33]– نظام رقم 09-08 **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية** المؤرخ في 29 ديسمبر 2009،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من (1 إلى 25)، عدد14، 2010، ص ص20- 19.

[34]– النظام رقم 09- 04 المتضمن **لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** المؤرخ في 23 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 1 إلى 9، عدد 76، ص ص 12-13.

[35]– خالد الخطيب، المعيار رقم 34: التقارير المالية المرحلية، **دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين**، دمشق، سوريا، 2009، ص 3.

[36]– عبد الرحمن مرعى، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22. العدد الثاني، 2006، ص183.

[37]– **الفترة المرحلية:** هي الفترة التي تعد عنها التقارير المالية وتغطى فترة أقل من سنة مالية كاملة.

[38]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[39]– طلال الحجاوي وريان نعوم، مرجع سابق، ص 51.

[40]– جمعة حميدات ومحمد أبو نصار، مرجع سابق، ص ص 562-563.

[41]– بشرى نجم عبد الله المشهداني، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية – دراسة ميدانية** –، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد السادس والعشرون، 2011، ص 298.

[42]– **القيمـة العادلـة:** تعرف علـى أنهـا: "المبلـغ الـذي يمكـن أن يـتم مبادلـة الأصـل بـه، أو تسـوية التـزام بـين أطـراف مطلعـة وراغبـة فـي التعامـل فـي إطـار الاتفـاق المبـرم وفـي شـروط المنافسـة العاديـة، وتـؤدي عمليـة التقيـيم بالقيمـة العادلـة إلـى إظهـار عناصـر القـوائم الماليـة بالقيمـة الأقرب إلى قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية".

[43]– طارق عبد العال حماد، **المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثالث، 2002، ص ص 533-535.

[44]– سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية، وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، 2009، ص 516.

[45]– محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 647.

[46]– سيد عبد الفتاح صالح حسين، مرجع سابق، ص 517.

[47]– النظام المتعلق **بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية** المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (1 إلى 25)، مرجع سابق، ص 19.

[48]– مجمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص783.

[49]– **يعرف معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 (IFRS7) مخاطرة الائتمان:** بأنها مخاطرة أن يسبب أحد طرفي أداة مالية ما خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق الإخفاق في أداء التزاماتها.

[50]– **يعرف معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 (IFRS7) مخاطرة السيولة:** بأنها مخاطرة أن تواجه المؤسسة صعوبة في أداء الالتزامات المرتبطة بالخصوم المالية

[51]– معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، 15/14 أفريل 2009، ص ص 24–26.

[52]– نظام رقم 09–05 المتضمن **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها المؤرخ في 18 أكتوبر 2009**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (1 إلى 11)، عدد 76، ص ص 16–17.

[53]– **القطاع التشغيلي:** هو أحد مكونات المؤسسة يقوم بأنشطة أعمال قد يحقق منها إيرادات ويتحمل عنها مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع مؤسسات أخرى للمؤسسة نفسها؛ يتم تحليل نتائج عملياته بانتظام من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي بالمؤسسة لاتخاذ قرارات تتعلق بالموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقويم أدائه؛ تتوفر عنه معلومات مالية بشكل منفصل. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقوم القطاع التشغيلي بأنشطة أعمال تشغيلية لم يحقق منها إيرادات بعد، على سبيل المثال عمليات بدئ التشغيل يمكن أن تكون قطاعات تشغيلية قبل تحقق الإيرادات.

[54]– هيني قان جريونينج، مرجع سابق، ص 379.

[55]– سيد عبد الفتاح صالح حسن، **تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2011، ص 26.

[56]– المرجع السابق، ص ص 27–28.

[57]– حدد معيار التقرير المالي الدولي IFRS8 القطاعات الرئيسية التي يجب أن تقدم عنها التقارير وهي: القطاع الذي يبلغ حجم إيراداته من المبيعات للعملاء الخارجيين 10٪ أو أكثر من مجموع إيرادات كافة القطاعات التشغيلية، القطاع الذي يحقق نتيجة سواء ربح أو خسارة 10٪ من نتيجة كافة القطاعات، القطاع الذي تبلغ حجم موجوداته 10٪ من إجمالي موجودات كافة القطاعات.

[58]- Claude LOPATER , **Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne**, Edition Francis Lefebvre, paris, France, 2008, p 5.

[59]– خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص ص 177– 178.

[60]– القرار المحدد **لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية** المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص39.

[61]– الأخضر عزي والسعدي عياد، **محاولة تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي SCF وأثره على تحسين المضمون المعلوماتي للقوائم المالية – مقاربة وصفية حول مجمع BCR سطيف–**، الملتقى الدولي حول: أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات "دراسة بعض التجارب"، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 10، يومي 05/04 ماي 2015.